

الأسس الفكرية للملكية المطلقة

اعداد الطالب: صالح يحي علي آل عيسى القحطاني

قسم التاريخ – مرحلة الدكتوراه

١٤٣٧هـ ١٤٣٨هـ

مستخلص. يتناول البحث مفهوم الملكية المطلقة وتعريفاتها، ثم إلى نظرية الطبيعة الإلهية للحكام ثم نظرية الحق الإلهي المباشر ثم نظرية الحق الإلهي غير المباشر وتطرق إلى بعض ما كتب ودرس في هذه النظريات. ثم ضربت بعض الأمثلة التاريخية للملكية المطلقة في أوروبا ومنها انجلترا في أسرة ستيوارت حتى الملك جيمس الثاني. ثم فرنسا من الملك هنري الرابع فلويس الثالث عشر والرابع عشر وحروبه من أجل تدعيم سلطته. ثم إلى نهاية الملكية المطلقة في فرنسا بعد قيام الثورة الفرنسية .

المقدمة

تعد السلطة ظاهرة اجتماعية رافقت وجود الجماعات الإنسانية، بوصفها الوظيفة الاجتماعية التي لا غنى عنها لوجود الجماعات واستمرارها، ومتابعة نشاطها، فالسلطة تنهض بمهمة قيادة الجماعة وتحقيق الانسجام بين أفرادها، وتنظيم نشاطاتهم للوصول بهم إلى الهدف المشترك التي تسعى إليه تلك الجماعة. فالسلطة ملازمة لكل مجتمع، وهي تحث على احترام القواعد والتي يقوم عليها المجتمع وتحميه من عيوبه الخاصة، وتحد بداخله من آثار المنافسة بين الأفراد

والجماعات. السلطة والرموز المرتبطة بها توفر للمجتمع الوسائل لتأكيد تماسكه الداخلي والتعبير عن شخصيته ولتحديد موقعه وحماية نفسه إزاء ما هو غريب عنه. وإن كانت السلطة تفترض وتتضمن استعمال القوة، إلا أنها ليست قوة غاشمة مطلقة بل إنه يفترض بها أن تكون قوة منظمة ومقيدة بتحقيق الأهداف التي تسعى إليها الجماعة ، فخلال العصور الوسطى كانت سلطة الكنسية تطغى على سلطة الملوك، وحدثت طوال هذه العصور معارك فلسفيه وعسكرية بين أنصار كل الفريقين، انتهت

الشعب وبالأرض بما فيهم الأرستوقراطيين وأحياناً رجال الدين .

نظرية الطبيعة الإلهية للحكام :

سادت في معظم الحضارات القديمة للحضارة الفرعونية والصينية القديمة والهندية والبابلية فكرة ألوهية الحاكم، وهو ما عرف فيما بعد بنظرية الطبيعة الإلهية للحاكم، وقد استخدمت هذه الفكرة لتبرير سلطة الحكام ولضمان خضوع الشعوب لهم، وهو ما جعل الحكام يتمتعون بسلطة مطلقة على الرعية، فلا بد من أن تكون للحاكم سلطة مطلقة في كل شيء، حيث يقبل الشعب كل ما يصدر عن الحاكم بالقبول والتنفيذ، لأنه يصدر عن إرادة إلهية تتمتع بالحكمة وبعد النظر ^(١) .

وتعد الحضارة الفرعونية النموذج الأكثر شهرة الذي تجسدت فيه نظرية الطبيعة الإلهية للحكام، حيث ارتكز النظام السياسي في مصر الفرعونية على فكرة الملكية الإلهية التي أسهم فيها تماسك البشر الذين يقطنون على ضفاف نهر النيل وتحت سلطة مركزية واحدة.

وهذه السلطة لا يمكنها النهوض بمسؤولياتها مالم تتسلح بنوع من القداسة في عصر كانت فيه السلطة مجسدة في شخص الحاكم، وكانت فيه عقول الشعب أو المحكومين خاضعة للخرافات والأساطير، ولذلك فقد كان الملك في نظر الشعب هو الإله، وعلى الشعب أن يهابوه ويقدسوه فهو مصدر السيادة في

بالقضاء على سلطة الكنيسة بعوامل النهضة والإصلاح الديني، وبدأ الملوك يمارسون السلطة بقوة وعنف بسبب مواقف الكنيسة المتصلة بمعظمهم طوال العصر الوسيط، وانتشرت الدكتاتورية والطغيان في جميع أنحاء القارة الأوروبية سواءً في إسبانيا أو فرنسا أو إنجلترا وكان القانون يحمي الملوك حسب نظرية الحق الإلهي، ولا يمكن عزل الملوك من قبل الباب مثلاً. وقد تناولت في هذه الدراسة البسيطة إلى مفهوم الملكية المطلقة وتعريفاتها، ثم تطرقت إلى نظرية الطبيعة الإلهية للحكام ثم نظرية الحق الإلهي المباشر ثم نظرية الحق الإلهي غير المباشر وتطرقت إلى بعض ما كتب ودرس في هذه النظريات. ثم ضربت بعض الأمثلة التاريخية للملكية المطلقة في أوروبا ومنها إنجلترا في أسرة ستيفارت حتى الملك جيمس الثاني. ثم فرنسا من الملك هنري الرابع فلويس الثالث عشر والرابع عشر وحروبه من أجل تدعيم سلطته.

مفهوم الملكية المطلقة :

هي شكل من أشكال الحكومات الملكية الذي يكون فيها للملك أو الملكة سلطة مطلقة على كافة جوانب حياة رعاياه، وبالرغم من أن بعض السلطات الدينية قد تكون قادرة على العدول عن بعض الأفعال المتوقع من الملك أن يقوم بها، وأن الملكية المطلقة لا يوجد دستور أو رادع قانوني للحد من سطوة الملك ، ويكون الملك المطلق لديه تحكم كامل بأفراد

١ - سعيد ، عمران محمود: النظم السياسية عبر العصور، ط١، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٩٩م ، ص ٢١ .

وهناك رأي آخر يقول مادام الملك يسمو على سائر البشر ويجمع بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، ومادام لا يسأل عما يفعل فلا يوجد ما يمنعه من الاستبداد والطغيان، ومن هنا فلا يمكن القول بوجود قيود على سلطته، لاسيما أن جميع ما يأمر به الملك هو واجب التقيد، ومشيتته هي القانون الي يجب على الرعايا جميعهم الخضوع له.

كما يجب عليهم التسليم والخضوع لجميع أوامره ونواهيه، فإذا ما خالف أحد من الشعب أوامره فإن السخط واللعة والعقوبة تحل عليه.

فلذلك إن سلطة الحاكم في ظل هذه النظرية كانت مطلقة من كل قيد، وهو ما ساد في معظم الحضارات القديمة^(٥)، إذ لم يكن يقيد سلطة الحاكم إلا ما يضعه من قيود يلزم بها نفسه، لتبقى الثورات التي يمكن أن يقوم بها الشعب إذا وجد أن حقوقه وحرياته قد سلبت وانتهكت بشكل كبير وكلي.

نظرية الحق الإلهي المباشر:

عندما جاء الدين المسيحي أحياء في النفوس الأمل والتفاؤل بمجتمع ينعدم فيه الظلم ويتساوى فيه البشر، فقد دعا إلى عبادة الله عز وجل، ورفض فكرة عبادة الإمبراطورية التي كانت سائدة في الدولة الرومانية، ولذلك فقد خاض أتباع الدين الجديد صراعاً دموياً مع السلطة الإمبراطورية في روما، وتعرضوا للظلم والاضطهاد، فوجدوا العبارة التالية التي تنسب إلى المسيح "دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله" فوجدوا

الدولة ومنبع العدل والحق، وقد ترتب على تأليه الحاكم أو الملك أنه جمع بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية^(٦).

وفي ظل الاعتقاد بألوهية الحاكم والملك لم تكن هناك حاجة إلى وجود قواعد قانونية منظمة لحياة الشعب سواء كانت مكتوبة أو مفصلة، فقد كان الملك الإله على استعداد أن يصدر الأوامر في شتى أنواع نظم الدولة وطريقة التعامل معها، وكان من أسباب عدم وجود قوانين هو الخوف من تغيير سلطة الحاكم أو الملك، وكان القضاة يحكمون حسب العادات والتقاليد المحلية التي يرون أنها توافق الإدارة الملكية وإن الملك يستطيع تغيير تلك التقاليد حسب رغبة في ذلك^(٧).

ورغم أن الملك في زمن الفراعنة كان يتمتع بسلطة مطلقة معتمدة على فكرة ألوهيته، وأنه يتولى بنفسه السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، إلا أن سلطاته كانت بعيدة عن الاستبدادية المطلقة المتحكمة، بل كانت سلطاته مقيدة بالعرف والدين وكان القانون هو الفيصل للجميع ولا يجوز مخالفته، فما يصدره الملوك من أوامر أو قوانين تكون نافذاً عليه أولاً ثم على الشعب ثانياً، وكان الملك يلتزم بالقوانين التي يضعها بنفسه ويختار موظفيه لمساعدته وفق القوانين واللوائح المنظمة لذلك^(٨).

٢- عبد الحميد، متولي: القانون الدستوري والأنظمة السياسية، الإسكندرية ١٩٩٩م، ص ٣٨.

٣- عبد الحميد، متولي: الوجيز في النظريات والأنظمة السياسية، ط ١، دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٥٨م، ص ٥٦.

٤- الخنساء، سلمى حمزة: تاريخ الفكر السياسي للعصور القديمة والوسطى، ط ١، ١٩٨٨م، ص ٨.

٥- علي، عبد القادر سمير: السلطات الاستثنائية لرئيس الدولة، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، ١٩٨٤م، ص ١٥.

حقوقهم ضد البابا الذي كان يدّعي أنه هو الآخر ينعم على الملوك بسلطة الحكم والملك بالنيابة عن الله^(٧).

نظرية الحق الإلهي غير المباشر :

بموجب هذه النظرية يختار الحاكم بواسطة الأفراد ولكن بتوجيه من الله ومشينته.

يقول الفيلسوف الفرنسي دي بونال " إن للدولة سيادة وسلطاناً وأن هذا السلطان مشروع لأعلى أساس أن الشخص الذي يمارسه يعين من الله مباشرة وبأمر منه، وإنما يؤسس السلطان، ويعتمد على القوانين الطبيعية الأساسية اللازمة للنظام الاجتماعي وهذه القوانين من عمل الله وصنعه^(٨) .

بموجب هذه النظرية تكون السلطة في مصدرها وجوهرها من الله، أما من حيث ممارستها الفعلية في المجتمع السياسي المعين فإن مردّها إلى البشر أنفسهم، فالشعب هو الذي يختار الحكام ولكن بهداية الله عز وجل، ولذلك فقد جاء في أحد قرارات الملك لويس الثاني والذي مهد ليخلفه أولاده ثم الحكم ما يأتي: " قضت إرادة الله القوي أن تتلاقى رغبتنا ورغبة أفراد الشعب في إجماع على انتخاب ولدنا لوثر أكبر ابنائنا وعلى ذلك فقد ارشدتنا العناية الإلهية أن نعيّنه رئيساً للعرش، الإمبراطوري إذا شاء المولى بعد تتويجه بالتاج الإمبراطوري^(٩) .

أنها حلاً لمعاناتهم بحيث تكون، السلطة الزمنية للأباطرة الرومان لا ينافيها فيها أبتاع الديانة المسيحية^(٦)، وأوجدوا ما عرف فيما بعد باسم نظرية الحق الإلهي المباشر، وبموجب هذه النظرية لم يعد الحاكم إلهاً كما كان يعتقد بموجب نظرية الطبيعة الإلهية للحاكم، وإنما هو بشر يستم سلطته من الله عز وجل، فهو يستمد سلطته من الله مباشرة ودون تدخل إرادة أخرى في اختياره، ولذا فهو يحكم بمقتضى الحق الإلهي المباشر، ويمكن تلخيص أهم مرتكزات نظرية الحق الإلهي المباشر في الحكم كما يلي:

- ١- إن هذه السلطة مقدسة فالملوك هم خلفاء الله في الأرض وعن طريقهم يدر شؤون مملكته.
- ٢- ليس للملك أن يقدم تبريراً لما يأمره .
- ٣- الطاعة العمياء من قبل الرعية وليس لها أن تعترض على عنف الملوك والأمراء إلا إذا كانت في شكل شكاوي يسودها الاحترام والتعظيم من غير عنف ولا فتنه وفي دعوات صالحة لهم بالرشد والهداية الملكية.

يتضح لنا من دراسة هذه النظرية أنها تتيح للحام أن يتمتع بسلطة مطلقة، ولذلك فلا عجب أن نلاحظ أن بعض ملوك أوروبا من أمثال لويس الرابع عشر ولويس الخامس عشر عادوا إلى الاستجداد بهذه النظرية للتخلص من سلطات رجال الدين، وذلك بدافع الرغبة في تأييد سلطتهم المطلقة والدفاع عن

٧- كامل، ليلة محمد : النظم السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧١م، ص٧٤ .

٨- فيصل ، كلثوم: دراسات في القانون الدستوري والنظم السياسية، ط١، جامعة دمشق، ٢٠٠٤م، ص ٢٧٣ .

٩- كامل، ليلة محمد : النظم السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧١م، ص ١٨٥ .

٦- الجمل ، يحيى : حصاد القرن العشرين في علم القانون ، الطبعة ١ ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص ٢١ .

ولذلك فإننا نجد ونلاحظ أن عدداً من الحكام في القرن العشرين قد اعتمدوا على هذه النظرية لتعزيز سلطتهم المطلقة، ومنهم هتلر الذي استخدم تلك النظرية في خطاب ألقاه في عام ١٩٣٩م ، عندما شكر الله عز وجل الذي اختاره ليكون حاكم، وكذلك فعل الجنرال فرانكو في خطابه عام ١٩٤٧م أمام البرلمان عندما ذكر أن الله قد أخذ بيده يتحقق النصر^(١١).

وفي ختام دراستي للنظريات يتضح أن تبني أي منها في الحكم يؤدي إلى تمتع الحكام بسلطات مطلقة تهدر حقوق وحرية المواطنين والشعب، وتتبنى فكرة عدم مسؤولية الحاكم أمام الشعب، وهو ما أدى إلى إساءة الحكام في استعمالهم لسلطاتهم وتسخيرها لخدمة أهوائهم ونزواتهم.

ونلاحظ أن النظريات قد أصبحت من مخلفات الماضي بعد تطور وعي الشعوب وانتشار مبادئ الديمقراطية.

أمثلة تاريخية للملكية المطلقة :

أولاً : الملكية المطلقة في إنجلترا :

يمثل انهيار الديمقراطية في روما القديمة، الميدانية لأشكال الحكم الملكي المطلق، فلجأت الدول الأوروبية في القرن السابع عشر إلى الملكية المطلقة لإنقاذ بلادهم من الفوضى والانحلال.

واختيار الشعب للحاكم لا يمنعه من الحكم المطلق المستبد، فهذه النظرية وإن كانت قد ظهرت كمحاولة من رجال الكنيسة لحد من السلطة المطلقة للحاكم إلا أنها كانت محاولة قليلة النفع، وذلك أنها تفترض أن الحاكم قد اختير من قبل الله ولكن بطريقة غير مباشرة، فالله قد حرك الأحداث ووجه إرادة الناس ورتب الوقائع ولكن بطريقة غير مباشرة ليتم اختيار هذا الحاكم، ومن ثم فالشعب مسير في اختياره للحاكم لما أرادته العناية الإلهية^(١٠).

ومن هذا المنطلق فالحاكم يبقى ممثلاً لله وأوامره ملزمة لا يجوز الخروج عليها نظراً إلى أن طاعته واجب ديني وهو المسؤول أمام الله .

يقول القديس أوغسطين: إن الحاكم الأعلى للدولة هو الله وهو الذي يملك جميع السلطات وينظم كافة الإمبراطوريات والممالك، وهو الذي يوحى بالقوانين وهو مصدر العدالة وكل صاحب سلطة غير الله فهو مفوض من قبله لذلك فإن من واجب الحاكم الديني والقاضي والمشرع والجندي مراعاة ذلك وعليهم أن يدركوا أن الله هو صاحب السلطان فوضهم في بعض جوانب سلطانه، فعلى هؤلاء مراعاة العدالة وعدم سوء استخدام مناصبهم.

يتضح لنا في هذه النظرية أن سلطة الحاكم تظل مطلقة مادام الشعب مسيراً في اختياره للحاكم ومادام هذه الاختيار قد فرضته العناية الإلهية.

١١ - كامل، ليلة محمد : النظم السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة،

١٩٧١م، ص ٧٥ .

١٢ - نعنعي، عبد الحميد : أوروبا في بعض الأزمنة الحديثة والمعاصرة ، ص ص ١٨٣ ، ١٨٥ .

١٠ - محمد ، عثمان حسين: النظم السياسية والقانون الدستوري، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٦م، ص ١٢٩ .

ولمخالفاتهم لمذهب الحكومة الرسمي (الكاثوليكي) مما أدى إلى تعقب الملك لهم بالنفي والتشريد، فأقام بعضهم حرباً كبيرة على الملكية تأييداً لمذهبهم، ودفاعاً عن مبدأ الحكم الذاتي للكنائس وهو مبدأ يهدم أصول الملكية المطلقة، ويرفع لواء حرية العقيدة في حالة استغلال الكنيسة^(١٤).

النزاع بين الملك والبرلمان:

زاد النزاع بين الملك والشعب من أجل السياسة الخارجية بعد عقد حلفاً مع إسبانيا عام ١٦٠٤م وتوترت العلاقات أيضاً مع البرلمان حول مشكلة المال العام التي كانت للملك منها بعض الاستثناءات والاعتمادات، مما أدى إلى فرض الملك لبعض الضرائب والتي رفضها البرلمان وأص؟ عليها، أخذ الملك بحل المجالس وأصبح المبدأ عاماً، وقد وصلت تلك التوترات إلى أشدها في عهد الملك شارل الأول عام ١٦٢٥م والذي كان كأبيه متمسكاً بحق الملوك الإلهي. وأعلن الحرب على إسبانيا وفرنسا، وفرض الضرائب والاعتمادات الاستثنائية فرفض البرلمان، فحل الملك المجلس ثلاث سنوات، وفرض الضرائب الجمركية بمراسيم ملكية^(١٥).

وفي نفس الوقت ثارت المسألة الدينية في البلاد وزادت من مقاومتها للسلطة الملكية، فحل الملك البرلمان عام ١٦٢٩م وذلك لأنه صمم على حكم البلاد حكماً مطلقاً لا يتقيد بسلطة ولا بقانون، مما

ولم يخرج عن اجتماع الدول الأوروبية في عملهم الانجلترا والتي تمسكت بالحرية والعمل من أجل إنقاذ أنظمتها الدستورية من سطوة الملكية المطلقة والتي تحاول القضاء على التقاليد والحقوق .

ولإنجلترا في ذلك تجارب حيث أنه في بداية القرن السابع عشر حين حاول ملوك أسرة ستيورات أن يحكموا بغير برلمان، ويفرضوا الضرائب على الشعب بإرادتهم الخاصة، ويديرون الشؤون الخارجية من غير مراقبة، وعملوا على نشر بعض المذاهب المسيحية التي تخالف انتشار المذاهب البروتستنتية في إنجلترا.

وبذلك بدأ الخلاف بين الملكية والبرلمان في عهد الملك جيمس الأول (١٦٠٣-١٦٢٥م) أرتبط هذا الملك من بداية حكمه بمبادئ السلطة المطلقة ودعا لهذه الفكرة^(١٦).

فكانت المسألة الدينية بداية النضال العنيف بين الملك والشعب، فحاول الملك منح الكاثوليك حرية العقيدة، فقابل تأييدهم وولائهم للملكية، إلا أن الكنيسة والبرلمان عارضوا إرادة الملك لتعارضها مع القانون الإنجليزي العام^(١٧).

تأمر الكاثوليك على نصف البرلمان بمن فيه يوم إفتتاح جلساته العادية، ولكن المؤامرة كشفت مما حرم الكاثوليك من كافة الحقوق المدنية والوظائف العامة والتعليم وكل مميزات الحياة البرلمانية ، وبذلك أصبح البوريتان يثيرون النزاع بين الملكية والشعب،

١٤- راشد ، زينب عصمت: المختصر في تاريخ أوروبا الحديث ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ص ص ٢٧٧ ، ٢٨٧ .

١٥- نعنعي، عبد الحميد : أوروبا في بعض الأزمنة الحديثة والمعاصرة ، ص ص ١٨٨ ، ١٩٢ .

١٣- يحي ، جلال : معالم التاريخ الأوروبي الحديث ، ص ص ١٢ ، ١٣ .

أدى إلى شن زعماء المعارضة حملة عنيفة على العرش وسياسته ^(١٦) .

الحكم المطلق :

أخذ الملك بعد حل البرلمان عام ١٦٢٩م يحكم البلاد حكماً مطلقاً حسب إرادته ولمدة أحد عشر عاماً أعتمد فيها على رجلين، رئيس أساقفة كنتربري وأصبح مستشار للملك للشؤون الدينية والآخر أحد المعارضين بعد أن انضم إلى صف الملك والذي عمل على توطيد السلطة الملكية كإقرار الضرائب الجمركية وبيع احتكار التجارة وإعادة النظام الإقطاعي، وقد عمل الرجلين في تنفيذ خطط الملك واعتمدوا على المحاكم الاستثنائية وتم إلقاء الرعب والخوف في أنفس الشعب في أنحاء البلاد، وعندما ضاق الشعب من الوضع الراهن تحركت روح المقاومة والثورة ثم بدأت أيضاً مقاومة شعب إسكتلندا بعد إدخال الملك لمذهب الكنيسة الأنغليكانية في إسكتلندا، فنشبت الحرب بين الملك وإسكتلندا، والذي كان فيه جيش الملك ضعيف ويحتاج إلى المال، فدعا الملك إلى عقد جلسة للبرلمان في عام ١٦٤٠م ولم ينحل البرلمان هذه المرة إلا بعد ثلاثة عشر عاماً ، والذي تمكن فيها البرلمان من القضاء على الاستبداد والظلم ثم محاكمة كل من الرجلين الذين اعتمد عليهما الملك في الحكم لفترة طويلة والحكم بإعدامهما بتهمة الخيانة للأمة والملك ^(١٧) .

وألغى البرلمان كل الضرائب غير البرلمانية، ولا يجمع الجيش إلا بإذن النواب، فحاول الملك من الفتك بنواب البرلمان وخاصة على زعمائه، فكانت تلك المحاولة من قبل الملك هي الشرارة التي حركت الشعب ورفع البرلمان العصيان فاضطر الملك إلى الهرب من لندن عام ١٦٤٢م فانقسم البرلمان والشعب إلى قسمين أو حزبين، حزب الملك والأسقفيين وسمي جيشهم بالفرسان، واستمرت الحرب بين الحزبين حوالين عامين بدون تفوق أحدهما على الآخر.

تم القبض على الملك من قبل الاسكتلنديين والذين دخلوا الحرب بجانب حزب البرلمان والذي سلم لحزب البرلمان مقابل أموال طائلة ^(١٨) .

ثم وقع النزاع بين الجيش والبرلمان والذي انتهى بانتصار الجيش عام ١٦٤٨م وظهر البرلمان من الأعضاء الموالين للملك وللاسكتلنديين.

عودة الملكية :

استمر الجيش يحكم البلاد بقيادة كرومويل حتى وفاته سنة ١٦٥٨م فتولى ابنه بعده لكنه فشل في حكم البلاد فعزل سنة ١٦٥٩م واستمرت الأمور في أيدي الجيش حتى رأى الشعب على استدعاء شارل الثاني وتسليمه العرش ^(١٩) .

وبعودة الملكية بدأت عناصر الملكية تتغلب على الجمهوريين، وكان أكثر أعضاء البرلمان لهم ميل

١٨- البطريق ، تاريخ أوروبا ، ص ٢٣٩ .
١٩- راشد ، زينب عصمت : المختصر في تاريخ أوروبا ، ص ص ٢٨٠ ، ٢٩٠ .

١٦- راشد ، زينب عصمت ، المختصر في تاريخ أوروبا ، ص ص ٨٠ ، ٨٥ .
١٧- ننعلي ، عبد الحميد : أوروبا ، ص ص ١٩٥ ، ١٩٨ .

المختلفة، وسنت قانون التسامح الديني للمذاهب، وهذا يضع الإنجليز على درب التسامح الديني الفعلي وإبعادها عن المشاكل الدينية (٢١) .

ثانياً : فرنسا والملكية المطلقة.

خرجت فرنسا من الحروب الدينية مرهقة مادياً وسياسياً ، فقد تداعت سلطة الملوك المطلقة وانحلت الروابط التي تربط أطراف البلاد، حتى تقسمت البلاد وأصبح الأمراء يجمعون الجيوش ويفرضون الضرائب لحساباتهم الخاصة وانحلت موارد البلاد الصناعية والزراعية والتجارية.

هنري الرابع: (١٥٨٩-١٦١٠م)

يعتبر هنري الرابع أول ملك من ملوك أسرة اليوربون، بدأ ملكه بتعطيل مجلس الأمة الذي كان مسرح الخلاف والشقاق، نظم المالية وجميع الشؤون الاقتصادية، ونظم الجيش والتي من خلاله احتلت فرنسا مكنة كبيرة بين الدول الأوروبية، وقد حسم النزاع القائم في فرنسا بتحوله من المذهب البروتستانتي إلى المذهب الكاثوليكي في عام ١٥٩٣م، حيث أحبه الشعب الفرنسي ثم تولى ملك فرنسا في عام ١٥٩٤، وحل جميع المشاكل الدينية في البلاد سنة ١٥٩٨م، وأصدر قانون " نانت " وأهم ما جاء فيه :

١- حرية العبادة في أي بلد عدا باريس وأقاليم خاصة.

ملكية، وميولهم الدينية لمذهب الكنيسة الأنغليكانية، وأصدر البرلمان القرارات التالية :

- ١- جعل حكومة إنجلترا بيد الملك والبرلمان.
- ٢- تحريم حمل السلاح ضد الملك.
- ٣- توحيد العبادة وفق كتاب الكنيسة الأسقفية في الكنائس.
- ٤- الاختيار الديني الذي صدر عام ١٦٧٣م .
- ٥- عقد معاهدة دونر السرية مع لويس الرابع عشر ملك فرنسا الكاثوليكي، والتي بمقتضاها مساعدة لويس الرابع عشر في حروبه ضد هولندا مقابل أموال طائلة (٢٠) .

الملك جيمس الثاني: (١٦٨٥-١٦٨٨)

كان كاثوليكياً متعصباً وكان يؤمن بفكرة الحق الإلهي للملك، أصدر في عام ١٦٨٧م قانون التسامح الديني، حاكم سبعة من الأساتذة لامتناعهم عن قراءة اللائحة الكنسية مما أدى إلى سحق الشعب والرأي العام في البلاد، وكان الشعب يريد نهاية الملك، وتتولى ابنته ماريا البروتستانتية العرش، فدعا البرلمان مارية وزوجها وليم لقبول تاج إنجلترا فقبلا الدعوة، وفر الملك إلى فرنسا واجتمع البرلمان وقدم التاج إلى وليم وماريا، وبذلك تغلب البرلمان على الملكية، ونجحت ثورة عام ١٦٨٨م والتي تعرف بالثورة المجيدة، لأنها لم تسفك الدماء، وبذلك كان جيمس الثاني آخر ملوك أسرة سبروارت ، ثم أصدر البرلمان سنة ١٦٨٩م قانون حرية العبادة للطوائف

٢١- البطريق، عبد الحميد نوار عبد العزيز: التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة إلى مؤتمر فينا ، ص ص ٢٣٤، ٢٣٥ .

٢٠- ننعني ، عبد الحميد ، أوروبا ، ص ٢٠٣ .

تاريخها، وقد عمل وزير الملك على تحقيق هدفين هما:

١- اتحاد الأمة وزيادة نفوذ الملك داخل البلاد وتوطيد سلطانه بالقضاء على منافسيه.

٢- العمل على تفوق فرنسا في أوروبا وذلك بهز الهابسبورج في ألمانيا وإسبانيا، وجعل الملكية الفرنسية مطلقة في الداخل، ولا هيبة كبيرة خارجياً، لذا فإنه اعتقد أن مركزية السلطة والملك هي أساس لتحقيق وحدة فرنسا وعظمتها.

كذلك تفوقت فرنسا اقتصادياً بجانب السياسة والعسكرية، فطور أسطول فرنسا التجاري واهتم بمظاهر الحياة الاقتصادية ودفعها إلى طريق النمو والتطور (٢٣).

ثم خلف ريشيليو في منصب وزير الملك مرزان بوصية من ريتليو، حيث كان مساعداً له فواصل مرزان مسيرة من سبقه، فقد تولى لويس الرابع عشر الحكم (١٦٤٣-١٧١٥م) وهو دون سن الخامسة فصارت أمه النمساوية وصية عليه وساعدها مرزان على تقوية السلطة في يدها، والذي استطاع من التغلب على الأشراف وقضى على حركة الفورند، وبعد وفاة الوزير مرزان سنة ١٦٦١م لم يتخذ الملك لويس الرابع عشر رئيساً للوزراء بدلاً عن مرزان، بل احتفظ بهذا المنصب لنفسه، وظل يحكم فرنسا حكماً مطلقاً (٢٤).

٢- تساوي البروتستانت والكاثوليك أمام القانون، وتكوين محاكم خاصة لمقاضاة الهيجونوت.

٣- منح الهيجونوت بعض بلدان لهم حق تحصينها، وتكون طائفة مستقلة داخل فرنسا (٢٢) وعندما تقوت فرنسا داخلياً، وضع الملك هنري مشروعاً لمناوأة أسرة الهابسبورج في أوروبا وأعد لذلك جيشاً قوياً، وقد بدأ في مشروعه ولكنه قتل سنة ١٦١٠م.

عظمة فرنسا :

بعد مقتل هنري الرابع سنة ١٦١٠م أصبح ابنه لويس الثالث عشر صاحب الملك وصاحب العرش، وقد تولت أمة " ماري مديتش " الوصاية عليه لصغر سنه، وكانت أمه تختلف في سياستها وآرائها عن زوجها، فعملت على ربط الأسرة المالكة في فرنسا بالأسرة المالكة في إسبانيا، رغم العداء الواضح بينهما ورغم معارضة الرأي العام الفرنسي.

وفي عام ١٦١٢م تزوج لويس الثالث عشر " بأن النمساوية " بنت فيليب الثاني ملك إسبانية ثم أعد جيشاً للقضاء على حركة الهيجونوت بعد أن حاولوا تكوين جمهورية خاصة بهم في جنوب فرنسا، وقد انتصر عليهم وعقد معهم صلح منبليية سنة ١٦٢٢م ولم يتعرض لحقوقهم الدينية وفي عام ١٦٢٤م تولى ريشليو منصب وزير الملك، وتسلمه هذا المنصب حدث تغيير تام وبدأت فرنسا صفحة جديدة تماماً في

٢٣- فيشر، ه. ل. : تاريخ أوروبا في العصر الحديث، دار المعارف بمصر، القاهرة، ص ٣٠٧، ٣٠٨.

٢٤- راشد، زينب عصمت : المختصر في تاريخ أوروبا، ص ٢٠٢، ٢١١.

٢٢- راشد، زينب عصمت : المختصر في تاريخ أوروبا، ص ٢١٨، ٢٤٤.

لويس الرابع عشر (١٦٤٣-١٤١٥)

بعد وفاة مرزان أعلن الملك لويس الرابع عشر تولي أمور البلاد بنفسه دون أن يكون له رئيس وزراء، وأشرف على الحكم بنفسه إشرافاً مباشراً فخضعت فرنسا لحكمه المطلق مدة أربعه وخمسون عاماً. فقد صور لويس الرابع عشر أنه هبة من الله بعد أن ظل والده الملك لويس الثالث عشر مدة ثلاثة وعشرون عاماً بدون أطفال.

جمع لويس الرابع عشر وزراءه وأبلغهم أنه سيكون هو رئيس الوزراء وطلب منهم ألا يقوموا بأي عمل دون الرجوع إليه وأخذ موافقته، وأصبح هو الملك وهو الذي يحكم.

وكان لويس الرابع عشر منذ صغرة قد أعطى لنفسه تصوراً أن من حق الملك أن يفعل ما يحلو له وأنه قد حصل على الاج والملك بحق إلهي، وأنه هو الذي يمثل الله في البلاد، فكان يباشر جميع أعمال الدولة بنفسه لاتخاذ القرارات فيها.

وقد وضع نظاماً للحكم مرتبط بشخصه فهناك إدارة الملك العسكرية وهي التي تحولت فيما بعد إلى هيئة الباوران، وهناك إدارة الملك المدنية والتي تحولت فيما بعد إلى الديوان الملكي، وبذلك أصبح ملكاً وحاكماً وله سلطه مطلقة وبالحق الإلهي وروض الجميع من أمراء ونبلاء وحكام وقادة عسكريين على أن يصيخوا تابعين للملك.

وقد استعان لويس الرابع عشر برجال من طبقة البرجوازية لكي يحرم النبلاء من كل سلطة ونفوذ، وقد عبر عن سياسته هذه بقوله " الدولة لنا" (٢٥).

وقد اهتم لويس الرابع عشر بشؤون الإدارة والسياسة الداخلية، وقد كانت الفترة الأولى من حكمه فترة إصلاح على يد وزرائه وخاصة وزير المالية كولبير والذي ساهم في تحويل الاقتصاد الفرنسي من اقتصاد إقطاعي زراعي إلى اقتصاد رأسمالي وذلك من خلال تشجيعه للتجارة والصناعة.

ومن ناحية أخرى آمن لويس الرابع عشر أن الوحدة السياسية لفرنسا لا يمكن أن تتحقق بدون قيام الوحدة الدينية، فقام بحملات الاضطهاد ضد البروتستانت والمذاهب الدينية الأخرى في فرنسا وهاجرت أعداد كبيرة منهم، وهكذا كانت استبدادية لويس الرابع عشر الدينية .

وفي مجال السياسة الخارجية والحروب اشترك لويس الرابع عشر في عدة حروب منا حرب الوراثة في الأراضي المنخفضة (١٦٦٧-١٦٦٨ م) وحروبه مع هولندا (١٦٧٢-١٧٧٩ م) وحرب الوراثة الإسبانية (١٧٠٢-١٧١٣) حيث كان يحاول الوصول إلى نهر الرين الذي يعتبره الفرنسيون حدهم الطبيعي من جهة الشرق، حتى تكون فرنسا مسيطرة على جميع أوروبا الغربية، مما أدى ذلك إلى إنهاك كاهل المالية في البلاد (٢٦) .

٢٥- راشد، زينب عصمت : المختصر في تاريخ أوروبا ، ص ص ٢١٨ ، ٢٤٤ .

٢٦- المقرحي، ميلاد: تاريخ أوروبا الحديث، جامع فالبونس ، بنغازي، ١٩٩٦م.

مركزية السلطة :

وفي عهد لويس الرابع عشر زاد النفوذ الفرنسي في أوروبا ونجح في زيادة سلطته على الكنيسة والأرستقراطية والنبلاء وبذلك تعزز الملكية المطلقة في فرنسا حيث أنه كان يجمع الأمراء والنبلاء في بلاطه لكي يضمن له إبعاد نفوذهم عن الأقاليم، وتحويلهم إلى مجرد حاشية تتبعه في كل مكان، وليس لها أي سلطة أو نفوذ.

وخلاصة القول يمكن أن نقول أن لويس الرابع عشر قد حقق لفرنسا المجد والهيبة بسبب توسعته العسكرية وبناءه للدولة القومية في المجالين الخارجي والداخلي، وقد زاد النفوذ الفرنسي بسبب التفكك السياسي في إيطاليا وألمانيا، وتداعي قوة إسبانيا وموقف الملكية في إنجلترا، وخلال حكم لويس الرابع عشر كانت فرنسا القوة الرائدة والقائدة في أوروبا، وكان العالم مبهوراً بشهرة لويس الرابع عشر وقصره - قصر فرنسا - كذلك الرجال الذين شاركوا في صنع مجد فرنسا آنذاك وهم الوزراء خلف لويس مثل كولبير وزير المالية ولوفوا الذي أسس الجيش الفرنسي وفوبان الذي حصن حدود فرنسا (٢٧).

نهاية الملكية المطلقة في فرنسا :

تعتبر الثورة الفرنسية خاتمة تطور طويل اجتماعي واقتصادي جعل من البرجوازية سيرة العالم، وقد بدأت تلك الثورة في سنة ١٧٨٩م وافتتحت عصراً من عصور الانقلاب الاجتماعي كما كانت بداية

حرب استمرت حوالي خمسة وعشرون عاماً، وكانت الثورة الفرنسية مصدراً لأفكار جديدة ونظريات جديدة في نظم الحكم وأسس الدولة.

لقد كان السبب المباشر لقيام الثورة الفرنسية يكمن في أزمة ماليه ترجع أصولها إلى الحرب الأمريكية، ونظراً لسوء الأحوال الاقتصادية في البلاد يجب على الملكية أن تسلك أحد أمرين: أن تغير من سياستها الداخلية والخارجية أو أن تذهب إلى غير رجعه (٢٨).

وإضافة إلى الأزمة المالية والاقتصادية هناك عوامل أخرى سببت في حدوث الثورة الفرنسية من بينها مثلاً النظام الملكي المستبد، ففي القرن الثامن عشر كانت الملكية الفرنسية لاتزال مطلقة السلطات والنظام الحكومي كان مركزياً. كذلك هناك نظام الطبقات وما يرافقه من امتيازات لفئة قليلة من الناس على حساب عامة الشعب الفرنسي.

زاد شعور الشعب بمساوئ الملكية والحكم المطلق وامتيازات الأشراف ورجال الدين والتي نشرها بين العامة كتابات المفكرين المعاصرين مثل جان جاك روسو وفولنتير .

وفي هذا الوضع شعر الملك والحكومة أن الوضع بدأ يأخذ شكلاً خطيراً، واستمر الوضع حتى سقط الباستيل في ١٤ يوليو من سنة ١٧٨٩م فشعرت الملكية أن الأمور بيد الجماهير ولذا غير علم الثورة ، وصدر بعض القرارات وإعلان حقوق الإنسان والمواطن وأهمها :

١- إلغاء جميع حقوق الأشراف الإقطاعية وما يرافقها من حقوق قضائية

٢٧- عصام ، سليمان: مدخل إلى علم السياسة ، ط٤، بيروت، ١٩٩٨م ، ص ص ١٥٤ ، ١٥٨ .

٢٨- البطريق : التاريخ الأوربي ، ص ص ٢٤٠ ، ٢٤٥ .

وظلت فرنسا ثورية وجمهورية واستمر الوضع كذلك حتى وصل نابليون بونابرت إلى السلطة في سنة ١٧٩٩م (٣٠).

وبدأت الحروب النابليونية ضد التحالف البريطاني والنمساوي والروسي والتركي واستمرت الحروب حتى عبرت قوات الحلفاء الحدود الفرنسية وأخذت تتقدم نحو باريس ودخلتها، مما أدى إلى استقالة نابليون عن العرش ورحيله إلى جزيرة إلبا، فقرر مجلس الشيوخ الفرنسي استدعاء لويس الثامن عشر لحكم فرنسا، وبذلك عادة أسرة اليوربون إلى فرنسا بعد أن أبعدها الثورة الفرنسية، والذي منح الفرنسيين دستوراً ينظم أسلوب الحكم.

تجلى فيه إصراره على الاعتماد على حقه الإلهي وإعطاء الشعب من الحريات ما يراه ملائماً ، فلويس الثامن عشر عند عودته اتضح له أنه من الخطأ إعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٧٨٩م . فكانت الثورة الفرنسية أهم الأحداث التاريخية المهمة والمؤثرة في أوروبا بل العالم كله، فكانت بداية لعهد جديد في التاريخ، عهد يعترف بحق المساواة والحرية لكل فرد، وكانت الثورة حركة أفكار أيضاً انتشرت مبادئها القومية وأصبحت منطلق لهذا الشعور في شتى أنحاء العالم.

الخاتمة

تقول النظريات الثيوقراطية ان الشعب هو مصدر السلطة وصاحب السيادة في الدولة بخلاف النظريات الديمقراطية، ولكن هناك اختلافات جوهرية بين النظريات ، اذ تنطلق الأولى من ان صاحب السيادة

٢- إلغاء الضريبة التي كانت تدفع للكنيسة وإيراد السنة الذي يدفع للبابا.

٣- إلغاء امتيازات جمعيات الأقاليم والمقاطعات.

٤- إصلاح النظام القضائي بحيث يتساوى الجميع أمامه في الواجبات والحقوق والعقوبات.

٥- إعلان مبدأ المساواة في الحصول على الوظائف العامة.

ثم تقدمت الثورة الفرنسية وتشكلت الاتحادات التي انضم الشعب إليها وأصبح استقلال رجال الدين مهدد وخاصه بعد نزع أملاكهم وأصبحوا مجرد موظفين لهم رواتبهم (٢٩).

ومن ناحية أخرى انهدت الجمعية الوطنية سنة ١٧٩١م مهمة وضع الدستور الجديد، وقد أقر هذا الدستور ووضع موضع التنفيذ، وأبرز مبادئه :

١- أن السيادة مصدرها الشعب.

٢- اسندت سلطة التشريع إلى جمعية تشريعية منتخبة من قبل الشعب.

٣- فصل السلطات الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية.

وظهرت الانتصارات العسكرية الفرنسية، فتم تحرير الأراضي الفرنسية المحتلة من قبل النمسا وبروسيا، واحتلت فرنسا بلجيكا والمناطق الواقعة على نهر الراين .

هذه الانتصارات رفعت معنويات الثوار وأصبحوا يطالبون بضرورة إعدام الملك لإرهاب أنصاره في الداخل والخارج، وهكذا أعدم لويس السادس عشر سنة ١٧٩٣م .

٣٠- راشد ، زينب عصمت : المختصر في تاريخ أوروبا ، ص ص ٢٥٠ ، ٢٦٣ .

٢٩- المقريحي ، تاريخ أوروبا ، ص ، ص ٩٥ ، ١١٠ .

- ٧- علي، عبد القادر سمير: السلطات الاستثنائية لرئيس الدولة، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، ١٩٨٤م.
- ٨- محمد، عثمان حسين: النظم السياسية والقانون الدستوري، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٦م.
- ٩- سعيد، عمران محمود: النظم السياسية عبر العصور، ط١، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٩٩م.
- ١٠- فيصل، كلثوم: دراسات في القانون الدستوري والنظم السياسية، ط١، جامعة دمشق، ٢٠٠٤م.
- ١١- كامل، ليلة محمد: النظم السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧١م.
- ١٢- عبد الحميد، متولي: القانون الدستوري والأنظمة السياسية، الإسكندرية ١٩٩٩م.
- ١٣- البطريق، عبد الحميد نوار عبد العزيز: التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة إلى مؤتمر فيينا.
- ١٤- نعنعي، عبد الحميد: أوروبا في بعض الأزمنة الحديثة والمعاصرة.
- ١٥- راشد، زينب عصمت: المختصر في تاريخ أوروبا الحديث، جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، القاهرة.
- ١٦- فيشر، ه. ا. ل: تاريخ أوروبا في العصر الحديث، تعريف: أحمد نجيب، ط٦، دار المعارف بمصر، القاهرة.
- ١٧- المقرحي، ميلاد: تاريخ أوروبا الحديث، جامع فاربنوس، بنغازي، ١٩٩٦م.
- هو قوة ثمينة ولكنها تختلف في كيفية استعادة السلطة للحاكم، وإن كانت جميعها تجعل من موضوع اختيار الحاكم مسألة خارجة عن إرادة الشعب، ومن ثم فهي تعفيه من المسؤولية أمام الشعب، وتجعله إما غير مسؤول كلياً كما هو الحال في ظل نظرية الطبيعة الإلهية للحكام أو تجعله مسؤولاً أمام الإله الذي اختاره بحسب نظريات الحق الإلهي، وفي كلتا الحالتين يكون في مأمن من الرقابة والمحاسبة ويتمتع بسلطة مطلقة من كل قيد. الامر الذي يدفعه الى إساءة استعمال السلطة والاعتداء على حقوق وحريات الأفراد.
- المصادر والمراجع:**
- ١- الجمل، يحيى، حصاد القرن العشرين في علم القانون، ط١، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- ٢- الخنساء، سلمى حمزة: تاريخ الفكر السياسي للعصور القديمة والوسطى، ط١، ١٧٨.
- ٣- السيف، توفيق: نظرية السلطة في الفقه، ط١، المركز الثقافي العربي، بيروت ٢٠٠٢م.
- ٤- المدين، توفيق: المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، ط١، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق ١٩٩٧.
- ٥- دله، سام سليما، مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية، جامعة حلب، ٢٠٠٢م.
- ٦- عصام، سليمان: مدخل إلى علم السياسة، ط٤، بيروت، ١٩٩٨م.

Intellectual Foundations of Absolute Property

Saleh Yahiya ali al essa alqahtani

The research examines the concept of absolute ownership and its definitions and then to the theory of the divine nature of rulers and then the theory of divine right direct and indirect and touched on some MCB and studied in these theories and then struck some historical examples of absolute monarchy in Europe, including England in the Stewart family even King James Second then France of King Henry IV, Louis XIII and XIV and his wars in order to consolidate his power and then to the end of the absolute monarchy in France after the creation of the French Revolution